التقى مجلس نقابة المحامين المركزية والمجالس الفرعية.. وأكد أن هدف أعداء البلاد كان طرح دستور طائفي.. ومقولة «الحكم الانتقالي» ترمي إلى السيطرة على الدولة..

الرئيس الأسد: تركيا والسعودية مجرد بوق لسيّدهم والقرار له في أي دخول عسكري إلى سورية

الحلّ هو التمسك بالدستور لأنه الحامي للدولة ولمواطنيها

| وكالات

التقى السيد الرئيس بشار الأسد اليوم مجلس نقابة المحامين المركزية والمجالس الفرعية في المحافظات.

وأكد الرئيس الأسد خلال اللقاء الذي نقلته وكالة «سانا» على أهمية النقابات والمنظمات الشعبية كونها تستطيع أن تلعب دوراً أساسياً كجسر بين الحكومة والمجتمع في كثير من القطاعات، مشدداً على أن تفعيل عمل هذه المنظمات فيه فائدة كبيرة للوطن والمواطنين.

وقال الرئيس الأسد إن دور المنظمات لا يقتصر على الدفاع عن الشريحة التي تعبر عنها هذه المنظمة أو تلك، ولا يقتصر فقط على تطوير القطاع الذي تعمل فيه وإنما يتعدّاه إلى التوعية، التوعية بالمعنى الوطني وبالمعنى السياسي، موضحاً أن الأزمة التي تمر بها البلاد بينت بشكل واضح أنه لم يكن لدى البعض وعي كافٍ لمفهوم القانون، وهذا ما يجب العمل من أجل تجاوزه في المرحلة المقبلة.

ولفت سيادته إلى أن الحديث عن الحقوق والقانون يعني عملياً الحديث عن سلامة المجتمع، فعندما يكون هذا القطاع سليماً يكون الوطن سليماً، ويكون قادراً على الدفاع عن المظلومين بشكل أكبر، وهنا تزداد أهمية هذه الشريحة الحقوقية في المجتمع، ولكن من أجل القيام بذلك يجب العمل من أجل تطوير القوانين أو المنظومة القانونية المرتبطة بعمل المحامين والقضاة ومؤسسات الدولة المعنية الأخرى.

أن نقبل بأن يكون الحل عبر دستور طائفي عندها يصبح الوطن رهينة بيد الخارج

الحرب التي نتعرض لها منذ العقود الثلاثة الماضية هي حرب مصطلحات

وقدم السيد الرئيس عرضاً سياسياً تناول فيه آخر المستجدات المتعلقة بالأزمة السورية والمواقف الإقليمية والدولية المتعلقة بها قال فيه:

«الحرب التي نتعرض لها ليس فقط خلال خمس سنوات وإنما على الأقل خلال العقود الثلاثة الماضية، هي حرب مصطلحات، بدأت بشكل واسع مع ظهور الأقمار الاصطناعية، أو المستقبلات الفضائية، أو الأقنية الفضائية، وتوسّعت مع دخول الانترنت إلى كل منزل وأصبحت هذه الحرب قادرة إلى الوصول بالمصطلحات المشوّهة إلى كل مواطن. هذا الجانب هو الجانب الذي فشلنا فيه كعرب، أثبتنا جهلنا المطلق بموضوع المصطلحات، وكانت تُلقى لنا كالطعم للسمكة ويصطادوننا عبرها. إذا كان هناك نجاحات في سورية خلال العقود الماضية، فكانت بسبب فهمنا على المستوى السياسي لهذه المصطلحات، ولكن بنفس الوقت كنا مقصّرين في سورية على مستوى توعية المواطنين لنفس هذه المصطلحات.

عندما نتحدث في هذه الأزمة ويكون الانقسام في الخطاب السياسي والإعلامي حول الوطنية واللاوطنية ويكون بالنسبة للكثيرين الذين يقفون مع الدولة ومع الوطن، أعني أن خطابهم معادٍ أو مخالفٌ أو مناقض لمصلحة الوطن، فالسبب هو عدم فهم باقي المصطلحات التي يمكن من خلالها أن نصل إلى مفهوم الوطنية أو اللاوطنية. بمعنى، عندما يبدأ أحدهم في بداية الأحداث ويقول: نحن ضد العنف من الطرفين، بكل بساطة هو لا يفرّق بين مفهوم الدولة والإرهابي، لا يعرف ما واجبات الدولة وما واجبات الآخرين، من يحمل السلاح ومن لا يحمل السلاح، من يحق له أن يُطلق النار ومن لا يحق له ذلك... إذا كان لكل مواطن الحق أن يحمل البندقية ويطلق النار تحت عناوين قد تبدو محقّة في بعض الأحيان... بالتالي هذا يعني أن أي مواطن يحقّ له أن يفتح مكتباً ويُعطي أختاماً ويمنح رخصاً تقوم بها الدولة.. وأي شخص آخر يفتح مكتباً لتنظيم السير.. يعني تصبح الأمور فوضى.. السبب هو عدم وجود وعي لكثير من المصطلحات.. كيف نميّز بين الدولة والحكومة.. كثير من الناس لم تكن تميّز بين مفهوم الدولة والحكومة.. الحكومة هي جزء من الدولة ولكنها ليست كل الدولة وبالتالي وصلنا إلى عدم قدرة على التمييز بين أن نعارض الدولة وأن نعارض الحكومة.. عملياً وصلنا لعدم قدرة على التمييز بين المعارض والخائن. يحقّ لأي شخص أن يعارض الحكومة وسياساتها ويطالب بتبديل الحكومة أو تغيير سياساتها ولكن لا أحد يستطيع أن يبدّل الدولة.. الدولة هي حاجة للجميع، ولمن لا تعجبه الدولة هناك مخرج واحد هو الذهاب إلى دستور جديد وتغيير النظام السياسي.. هذا موضوع آخر.. ولكن لا أستطيع أن أكون ضد الدولة.. عندما يكون شخص ما ضد الدولة فهو ضد الوطن عملياً، لذلك لم يكن هناك إمكانية للتفريق بين من هو معارض ومن هو خائن لأننا لا نفرّق بين مفهوم الدولة ومفهوم الحكومة. هناك نقطة أخرى، وهي التفريق بين الدولة والنظام.. مع كل أسف حتى الآن في الإعلام الموالي للدولة أو للحكومة أو للحزب الحاكم أو الموالي للوطن يتحدثون بمفهوم النظام، وهذا شيء خطير لأن كلمة النظام عندما تُستخدم ليس فيها إهانة للحكومة، بل فيها إهانة للشعب.. الشعب الذي يوجد لديه نظام يعني أنه لا يوجد لديه دولة، أي أنه لا يستحق أن تكون لديه دولة، هو عبارة عن قطيع بشري تقوده عصابة.. عصابة بمعنى مصالح ضيقة، بمعنى طائفي، بأي معنى ضيق آخر، ولكن ليس بالمعنى الوطني.. وهذا ما يستخدمه الغرب معنا دائماً، لذلك أصبحتُ في لقاءاتي الأخيرة مع الإعلاميين الأجانب أستخدم مصطلح «النظام».. النظام الفرنسي، النظام البريطاني.. لأننا نعتقد بأنهم هم العصابات الحقيقية التي أتحدث عنها.. لماذا؟ لأن الدولة أولاً تحترم المبادئ التي تعلنها.. تحترم القيم أو المفاهيم التي يحملها الشعب.. الأهم من ذلك أنها تحترم قوانين الشرعية الدولية أو المواثيق الدولية. هذه الدول لا تحترم كل هذا.. وبالتالي هي من ينطبق عليها اسم «نظام». مع كل أسف نحن نستخدم عن أنفسنا كلمة «نظام»، وهذا يعني أنه لا يوجد لدينا دولة.. وعندما لا نفرّق بين الدولة والنظام فنحن لا نفرّق أيضاً بين المعارض بالمعنى السياسي والمعارض بمعنى أن له رأياً معارضاً.. بمعنى: أنا مثلاً لي رأي معارض.. أنا على رأس الدولة، وربما أحياناً أختلف مع كثير من المسؤولين وأعارضهم.. ولكن عندما أرى أغلبية في موضوع معيّن أسير معهم، لكن لا أُسمّي معارضاً.. قد يكون هناك وزير يعارض سياسة الحكومة ولكن هذا لا يُسمّى معارضاً.. قد يكون أحد منكم في المجالس بمستوياتها المختلفة يعارض سياسة النقابة، هذا لا يسمّى معارضاً.. المعارضة بالمعنى السياسي يجب أن تمثّل تياراً شعبياً.. وهذا التيار يجب أن يَظهر من خلال انتخابات أو من خلال مقاعد في هيئات منتخَبة مختلفة.. في النقابات، في الإدارات المختلفة، في الإدارة المحلية أو مجلس الشعب، أو في غيرها من المؤسسات المنتخَبة. عندما لم نفهم كل هذه المفاهيم، ولم نحاول توعية الناس بها وصلنا إلى هذه الأزمة ورأينا فوضى في المفاهيم، وكانت النتيجة أن كثيراً من الأشخاص الوطنيين وأصحاب النوايا الجيدة غُرّر بهم وسقطوا في المستنقع بأدائهم السياسي أو الإعلامي، أو حتى الاجتماعي، فشكّلوا غطاء من دون أن يدروا للفوضى والإرهاب... وعندما وعوا لحقيقة ما يجري كان الأوان قد فات. بكل الأحوال، أصبحت الأمور اليوم واضحة بعد مرور خمس سنوات.. ولو أردنا أن نلخّصها.. في البداية كان هناك محاولات للتحريض، لكي تأخذ شكل الثورة الشعبية.. كان ذلك قبل بدء الأحداث بحوالي شهرين إلى ثلاثة أشهر عبر الانترنت والإعلام المختلف.. هذه المحاولات فشلت.. وعندما بدؤوا بعملية دفع الأموال للكثير من الأشخاص، عبر قطر تحديداً، وعندما كنا نقوم بالبحث عن هؤلاء الأشخاص ونسأل لماذا تغيّبوا عن أعمالهم؟ كان البعض منهم يعطينا جواباً بسيطاً وهو أن ما نتقاضاه لقاء نصف ساعة تظاهر يعادل ما نتقاضاه في أسبوع في العمل الذي نقوم به.. فبدأت عملية دفع المال وكانت مهمّة السلاح في ذلك الوقت هي إثارة الدولة من أجل سقوط المزيد من الدماء بهدف أن يكون هناك حالة شعبية عامة ضد الدولة، وبالتالي تسقط الدولة بفعل شعبي.

في الواقع، ما وصلوا إليه، في أحسن التقديرات، أن عدد المتظاهرين في وقت واحد في كل أنحاء سورية لم يتجاوز ١٥٠ ألف متظاهر، ومعظمهم كان مدفوع الأجر. لو قلنا بأننا، كدولة، نبالغ بتقديراتنا.. فلو ضاعفنا هذا الرقم عدة مرات ليصل إلى المليون، وهذا الكلام غير صحيح طبعاً.. فمليون واحد من أصل ٢٤ مليوناً ليس له قيمة. عندما فشلوا في هذا الموضوع، الموضوع الشعبي، انتقلوا إلى عملية السلاح بمعناه الواسع.. وعندما فشلوا بموضوع السلاح بمعناه الواسع في المراحل الأولى، انتقلوا إلى موضوع دعم النصرة ولاحقاً داعش، إلى أن وصلنا إلى الوضع الحالي.

أثبتوا أن الغرب قادر على التدمير والتخريب ولكنه لم يعد قادراً على البناء بطريقته

طبعاً ما يهمّنا بعد خمس سنوات، ما الذي حقّقوه؟ طبعاً هم تمكنوا من تدمير الكثير من البنية التحتية، وتدمير الاقتصاد إلى درجة كبيرة جداً.. ونحن نعرف كم هي الخسائر الكبيرة.. ولكن، في نفس الوقت، هم أثبتوا شيئاً وحيداً هو أن الغرب، عبر عقود، على الأقل منذ الحرب العالمية الثانية، قادر دائماً على التدمير والتخريب ولكنه لم يعد قادراً على البناء بطريقته.. هو يريد أن يهدم البناء ويبني بناء آخر يناسبه ولكنه غير قادر حتى على بناء هذا البناء العميل أو الوكيل له ولسياساته.. السبب، أن هذه الدول الغربية ومعها الدول الإقليمية والعربية التابعة لها لم تفهم سورية جيداً.. لم تفهم طبيعة المجتمع السوري.. لم تفهم طبيعة الدولة.. لم تفهم طبيعة الأصدقاء الذين وقفوا مع سورية.. لم يتوقعوا كل هذه الصورة لذلك كانوا يقولون: خلال أسابيع، وخلال أشهر، وخلال سنوات تسقط الدولة.

جوهر العمل بالنسبة للغرب خلال الفترة الماضية هو دعم الإرهاب

جوهر العمل بالنسبة للغرب خلال الفترة الماضية هو أنهم كانوا يدعمون الإرهاب. هذا الشيء كان واضحاً كما قلنا، ولكن بنفس الوقت اللعبة الأساسية كانت لعبة سياسية وما زالت مستمرة حتى هذه اللحظة. وكانت ما سمّوها هم «الحل السياسي».. أنا كنت أسمّيه المسار السياسي باعتبار أنه لا يوجد شيء اسمه حل عسكري وحل سياسي.. يوجد حل للمشكلة، ولكن هذا الحل فيه مسار سياسي وفيه مسار مكافحة الإرهاب. هم سمّوه الحل السياسي، كان الهدف من هذا الطرح.. له عدة أوجه.. أولاً، من خلال استخدام مصطلح الحل السياسي أرادوا أن يعطوا الانطباع أولاً للرأي العام المحلي لديهم بأنهم دول سلميّة وسياستها سلميّة لا تسعى للحرب.. لا تسعى للتخريب.. وهي تقف مع مجموعات سلمية داخل سورية، تقف مع الشعب السوري من أجل حل ديمقراطي أو سلمي، بنفس الوقت هذا المسار استُخدم لإعطاء غطاء لعملائهم من السوريين، بأنهم مجموعة من السياسيين السلميين الذين يريدون إخراج الشعب السوري أو مساعدته على الخلاص من القمع والقتل واللاديمقراطية واحتكار السلطة والكلام الذي تعرفونه.. لكن بنفس الوقت كان هناك أداة أخرى.. أن تكون هذه الأداة هي باب للدولة عندما يُضغط عليها عسكرياً تقوم تحت الضغط بتقديم ما يريدونه سياسياً.. أي أنه عندما نقدم سياسياً لا نقول بأنها هزيمة ولكنها تكون تنازلاً أو تحت أي عنوان آخر.. الأخطر في هذا الطرح هو أن أحد أهدافه هو الإيحاء للشعب السوري بأن هناك دائماً مخرجاً من الأزمة، فأي شخص تقول له هناك حلّ عسكري وهناك حلّ سياسي.. أي حلّ تختار؟ سيقول أختار الحل السياسي.. أحقن الدماء.. خسائر أقل.. لماذا نذهب إلى حل عسكري؟ بمفهوم لا شعوري يقول بأن هذا الحل الثاني السياسي هو بديل للحل الأول.. هو لا ينتبه بأنهما متوازيان.. نحن سنستمر بدعم الإرهاب ولكن عليك أن تقدم تنازلات بنفس الوقت في المسار السياسي، أيضاً الكثير خُدع بهذا الطرح في البداية، لذلك نحن منذ البداية، ومع معرفتنا بكل النوايا السيئة تجاوبنا مع كل المبادرات السياسية لكي نقطع الطريق عليهم وأيضاً لكي نثبت للمواطن السوري بأنهم كاذبون وأنهم مخادعون.

الشيء الأخطر الذي حاولوا استخدامه في هذا المسار، وهو ما أعطي انطباعاً عالمياً الآن حوله حتى في الدول الصديقة والشعوب الصديقة، بأن ما يحصل في سورية هي حرب أهلية وبالتالي هي حرب بين السوريين.. هي ليست حرباً خارجية.. مرة يُقال بأنها حرب بين الدولة والشعب المقموع ومرة أخرى يقولون بأنها حرب بين طوائف تقمع طوائف.. في كل مرة يحاولون استخدام عنوان حسب ما يناسبهم.. مع كل أسف حتى الآن هناك الكثير من الإعلام الصديق يستخدم مُصطلح الحرب الأهلية نتيجة تسويق هذا المفهوم.. بكل الأحوال كل هذا المسار السياسي عبر السنوات الماضية وتحديداً بعد جنيف الأول في عام ٢٠١٢ كان له جوهر واحد هو هيئة الحكم الانتقالي.. أي ما لم يتحقق من فوضى عبر الإرهاب كان لابد من تحقيقه عبر هذه البنية التي لخّصت كل ما يسمّى.. «الحل السياسي» بالنسبة لأعداء سورية.. ما جوهر هذه الهيئة؟.. جوهر هذه الهيئة هو أن يكون هناك جهة أو بنية لا تسيطر على شيء.. هي مجرد بنية لصراع سياسي بين أقطابها تنتقل هذه البنية إلى كل المستويات في المجتمع خاصة أننا دولة مركزية.. دولة فيها قطاع عام، لديها واجبات يومية مع المواطنين.. يعني عملياً حالة شلل بكل ما تعني الكلمة.. بنفس الوقت تقوم بتفكيك البنى الأساسية وخاصة القوات المسلحة، ليس بطريقة العراق، سيقومون بتفكيكها بطريقة أخرى باستبدالها ببنية مختلفة، وعندما نصل إلى هذه الحالة سيكون أمامنا خيار واحد: هو أن نقبل بأن يكون الحل عبر دستور طائفي. ما الذي يحصل عندما يكون شخص في بنية طائفية ولو كان وطنياً، سيكون مضطراً للجوء إلى الطائفة. عندها تصبح الطوائف عبر الدولة وعبر المجتمع متنافرة، فتصبح كل طائفة بحاجة لتقوية موقعها. كيف تقوّي موقعها؟ لا يمكن أن يكون عبر الطائفة الأخرى، وإنما عبر اللجوء للخارج. عندها يصبح الوطن رهينة بيد الخارج. لذلك كانت الهيئة الانتقالية تهدف للوصول للدستور وليس للرئيس. الرئيس أُستخدم عنواناً، وبنفس الوقت، إذا بدّلنا الرئيس، فمن السهل تبديل الدستور، وبالتالي يصبح بالنسبة للمواطنين الغرب هو الذي يبدّل الرئيس، الغرب يبدل الدستور، وبالتالي نصبح باللاشعور قابلين لأن يُفرض علينا أي شيء من الخارج، ونتحوّل لنصبح مثل دول مجاورة لنا، حوّلوها من خلال الدستور إلى شركة مساهمة. يعني مرة يكون الرئيس منها أو رئيس الحكومة، ومرة يأتي من دولة أخرى يحمل جنسيتها، لأن هذه الدولة أو مجموعة الدول تتفق بحسب ما تمتلك من أسهم. هذا ما يفكرون به.

هذه نقطة هامة جداً، هي تعيدنا لموقفنا من حرب العراق. الكثير من الناس لم يفهم موقف سورية في عام ٢٠٠٢ في المراحل التي سبقت حرب العراق. وكان يعتبر بأننا نعادي أميركا ونعاند الغرب، وأن موقفنا فقط مبدئي غير مرن، أو مبدئي غير براغماتي. في الواقع كنا نعرف تماماً ما الذي يدور في الاجتماعات التي سبقت الحرب. كان كل النقاش حول الإصلاح السياسي المطلوب بعد سقوط الدولة في العراق مبنياً على المفاهيم الطائفية. ما حصة كل طائفة. فكنا ندرك منذ ذلك الوقت بأن المخطّط للمنطقة هو تقسيمات طائفية وحلول طائفية تُدخل المنطقة في نفق من اللا استقرار ويتحكّم فيها الخارج بالشكل الذي يريدونه. وهذا ما ثبت. في عام ٢٠٠٦ طرحت كونداليزا رايس موضوع الفوضى الخلاقة، هذا ما نراه، هذه هي الفوضى الخلاقة. فالهيئة الانتقالية كانت بنية لكي تصل إلى هذا الهدف. عندما ذهبنا إلى جنيف ٢ منذ نحو عامين، كانت كل هذه الأمور بالنسبة لنا واضحة بشكل كامل مطلق. ولذلك عندما حاولوا أن يستخدموا جنيف ٢ كمنصّة للوصول إلى هذه الأهداف، كان موقفنا حاسماً بشكل كامل. لذلك بعد جنيف ٢ بدأ التصعيد العسكري، وازداد الدعم للإرهابيين بشكل موسع، إلى أن وصلنا إلى الانتخابات الرئاسية التي كانت بالنسبة لهم ضربة قوية جداً، خاصة لحجم المشاركة داخل سورية وخارجها. وكانت ضربة لأنها كانت تأكيداً على الدستور بالدرجة الأولى. أيضاً أعود وأؤكد ليست القضية شخصاً وشعبية هذا الشخص، هذا موضوع يأتي بالدرجة الثانية.

الدرجة الأولى هي أن الشعب السوري تمسّك بالدستور، وتمسك باستحقاق دستوري، وأثبت بأنه شعب متماسك ولديه وطن ولديه دولة بمفهومها الحضاري. عندها مباشرة بعد تلك المرحلة انتقلوا إلى تحريك داعش باتجاه المنطقة الوسطى والشمالية والشرقية من أجل تشتيت جهود الجيش العربي السوري الذي كان يتقدّم بخطا ثابتة في ذلك الوقت.

مكافحة الإرهاب هي أولوية لن تتوقف لا الآن ولا في المستقبل

وصلنا إلى الوضع الحالي، حيث بدأ التدخّل الروسي عبر جبهة مكافحة الإرهاب، ووصلنا إلى ما كان يفترض أن يكون اسمه جنيف٣. سبق جنيف ٣ بيان فيينا والقراران ٢٢٥٣ و٢٢٥٤. طبعاً المفترض أن يكون هناك ترابط بين القرارين، ولكن لماذا كان هناك فصل بين القرارين؟ لأن الغرب دائماً يلعب نفس اللعبة، لعبة الرأي العام. يريد أن يوحي لرأيه العام بأنه اتخذ القرار ٢٢٥٣ لأنه ليس مع الإرهاب، بعد أن أثبتت معظم الأحداث بأنه يدعم الإرهاب، وسياساته بشكل مباشر أو غير مباشر دعمت الإرهاب، فكان يريد شهادة حسن سلوك بإصدار هذا القرار، على الرغم من صدور عدد من القرارات من مجلس الأمن سابقاً المتعلقة بمكافحة الإرهاب. أي أنه لم تكن هناك حاجة لقرار جديد. ولكن كما تلاحظون أصدروا هذا القرار بشكل مستقل، وأصدروا القرار ٢٢٥٤ لاحقاً، لكي يكون هو أساس لقاء جنيف، واستبعدوا القرار ٢٢٥٣. نفس اللعبة التي لعبوها مع التحالف الجوي الذي بدأ بالقصف منذ نحو عام ونصف ولم يحقق شيئاً. الهدف من هذا التحالف الإيحاء لمواطنيهم بأنهم يقومون فعلاً بعمل جدّي ضد الإرهاب. دائماً هذا الأسلوب من الخداع الذي يُفترض بأننا أصبحنا معتادين عليه وأصبح مفهوماً بشكل جيد، المهم بالنسبة لكل القرارات التي صدرت عبر كل اللقاءات وعبر كل المؤتمرات، وفي حال حضرنا أو لم نحضر، كان يعنينا شيئان: الأول هو أولوية مكافحة الإرهاب سواء صدر قرار أم لم يصدر، سواء اعتبروهما أساساً من أسس المؤتمر الذي سنشارك فيه أو الحوار أو المفاوضات أم لم يعتبروها.. بالنسبة لنا مكافحة الإرهاب هي أولوية لن تتوقف لا الآن ولا في المستقبل، النقطة الثانية: بغض النظر عن القرار ٢٢٥٤ أو بيان جنيف الأول، ما يهمّنا من كل هذه الأشياء شيء وحيد هو أن القرار يعود للشعب السوري، طبعاً بالإضافة لسيادة سورية ووحدة الوطن، هذا موضوع بديهي ومحسوم وكله مذكور في تلك القرارات.. ولكن بالنسبة لهم يضعون جانباً كل هذه الأمور ويقولون «هيئة حكم انتقالي» مثلاً، إذاً ما هذا التناقض؟ إما أن نقرر نحن ما نريد، أو أن تقرر أنت ما تريد أيها الغرب.. لا يمكن أن يكون هناك قراران متناقضان أو بندان متناقضان في نفس القرار. لكن عملياً كل هذه القرارات هي نتيجة تسويات لصراع دولي بين محورين، محور يريد أن يثبّت الشرعية الدولية والاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة، ومحور آخر يريد الهيمنة وهو الغرب طبعاً، ضارباً عرض الحائط بكل هذه المواثيق، فلذلك في كل هذه القرارات كنا نرى أشياء متناقضة لا يمكن لعاقل، وخاصة أنتم المختصّون في المجال القانوني، أن يقبل بأشياء متناقضة في قانون أو في مرسوم أو في قرار أو في أي شيء تشريعي، لكن هنا لسنا في مجال قانون وإنما في مجال اللعبة السياسية، فكانت تعبّر عن توازن سياسي دولي معيّن.. بغض النظر عن كل البنود نحن ما يعنينا سيادة الشعب السوري، لذلك بالنسبة لنا لن نقوم بأي خطوة إلا عندما تكون مبنية على هذا الشيء، هناك خطوات، قد يكون هناك حوار سوري – سوري للوصول إلى شيء معيّن ولكن إذا كان هذا الشيء يمسّ الدستور، يتجاوز صلاحيات الحكومة فلابد من العودة إلى الاستفتاء الشعبي لكي يكون كل مواطن سوري مساهماً في هذا الموضوع، فالقضية ليست بين الحكومة كما يحاولون تصويرها وبين مجموعات معارضة، هي بين كل الشعب السوري والآخرين كائناً من كان هذا الآخر، إرهابي، عميل، انتهازي.. لا يمكن أن تكون مجموعة من بضع عشرات من الأشخاص يمثّلون الحكومة أو الحزب الحاكم أو أي جهة، وهذه المجموعات المعارضة التي معظمها لا يمثّل سوى القليل، مع احترامنا لكل وطني طبعاً.